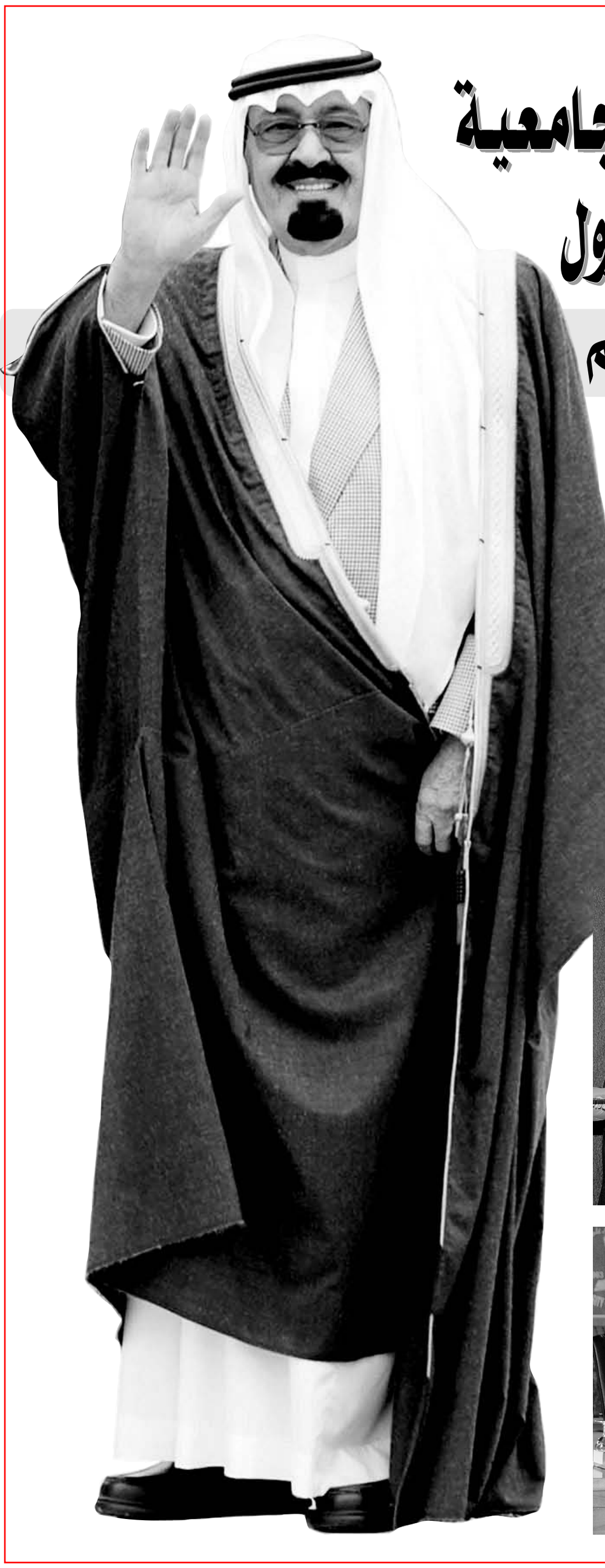

سمو ولي العهد يزور جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

الأمير عبدالله يدشن مشاريع تطوير المدينة الجامعية ويفتتح كلية المجتمع بالدمام ووحدة التكسير الحفزي للبترول

السلطان: الزيارة تجسد اهتمام الدولة بمؤسسات التعليم

■ الظهران ـ عبدالله القو – عبدالله الغشري

تتشرف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مساء اليوم بزيارة كريمة من صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني.

وسوف يتفضل سموه خلال الزيارة بتدشين عدد من المشاريع التنموية وهي المرحلة الاولى لتطوير المدينة الجامعية الذي يشمل مشروع مبنى كلية علوم وهندسة الحاسب الالي ومشروع المرحلة الاولى لسكن الطلاب, ومشروع توسعة سكن اعضاء هيئة التدريس, ومشروع المحطة الرئيسة للكهرباء, ومشروع تغذية المدينة الجامعية بالمياه العذبة, بالاضافة الى مشاريع للمرافق الرياضية وتطوير شبكة الطرق. كما تشرف الجامعة بافتتاح سموه الكريم كلية المجتمع بالدمام, وافتتاح الوحدة التجريبية للتكسير الحفزي للبترول والذي يعتبر نموذجا حيا للتعاون البحثي بين الجامعة وارامكو السعودية ومعهد البترول الياباني ويمثل بحق توجه الجامعة الجاد لخدمة البحث في قطاع الغاز والبترول خاصة والقطاعات الاقتصادية عامة. وتساهم هذه المشاريع في تطوير الاداء الجامعي وتيسير سبل التحصيل العلمي وتوفير بيئة مثالية ومحفزة على التعلم, كما يتفضل سموه خلال الزيارة بتكريم الجهات الداعمة لبرنامج الكراسي العلمية.

وقد اكد مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن د. خالد بن صالح السلطان ان تفضل صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ال سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني – حفظه الله – بزيارة الجامعة هو مصدر فخر منسوبي الجامعة. واشار الى ان الزيارة الكريمة تمثل تقديرا لرسالة الجامعة ومسيرتها الحافلة بالعطاء للوطن والمواطن.

وقال: ان منسوبي الجامعة – شأنهم شأن كل ابناء الوطن الاوفياء – يقفون صفا واحدا خلف قيادتهم الرشيدة, ضد هذه القلة المتمسحة بالدين التي حاولت ان تهدد امن الوطن, مؤكدا ان سلوك هذه القلة لن يزيدنا الا قوة وثباتا ومحافظة على ثوابتنا ومكتسباتنا.

واضاف معاليه: ان هذه الزيارة الكريمة تجسد عمق التلاحم والترابط بين اولي الامر والمواطنين, كما انها دليل جديد على اهتمام الدولة بمؤسسات التعليم ووعيها بدور التعليم الحيوي في تنمية الموارد البشرية التي تساهم في سباق التطور الحضاري الذي تخوضه بلادنا على مختلف المسارات.

واوضح ان سمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز سوف يدشن خلال الزيارة عددا من المشاريع التنموية بالجامعة التي تهدف الى تطوير المدينة الجامعية وتحديث بيئتها التحتية وتفعيل الاداء الجامعي.

وقال: ان زيارة سموكم اليوم هي جزء لا يتجزأ من عناية الدولة بالتعليم وهو دور بدأه جلالة الملك عبدالعزيز ال سعود – طيب الله ثراه – واستكمله ابناؤه الميامين وصولا الى هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز – حفظه الله – والذي يشغل التعليم في فكرة اولوية متقدمة وهو امر طبيعي. فقائدنا هورائد التعليم الاول الذي كان وعيه مبكرا بدور التعليم في احداث النقلة النوعية في المجتمع السعودي.

فهو الذي بدأ انطلاقة التعليم الاولى الى ان اصبحت المدارس في كل القرى والهجر, وازدان جبين الوطن الغالي بجامعات لم تقصر دورها على التعليم ونما عززته بدور مواز على صعيدي البحث العلمي وخدمة المجتمع.

وقال: ان الجامعة تحظى بدعم كبير من حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومؤازرة سمو ولي عهده الامين وسمو النائب الثاني وهي استثمرت هذا الدعم في تحقيق سمعة علمية متميزة وبلوغ مكانة رفيعة, كما نذكر بكل التقدير الرعاية الكريمة التي يحيط بها سمو الامير محمد بن فهد بن عبدالعزيز امير المنطقة الشرقية مناشط الجامعة ومناسباتها ونشكر كذلك جهود صاحب المعالي وزير التعليم العالي د. خالد بن محمد العنقري في دعم الجامعة وتوجيهها.

واوضح معاليه ان تخصيص ٢٥٪ من الميزانية لقطاع التعليم العام والعالي وتدريب القوى العاملة يتوافق مع التوجهات التنموية التي التزمت بها حكومتنا الرشيدة واهتمامها الدائم والمتجدد بكل ما من شأنه ان يحافظ على ما تحقق في الوطن من انجازات وما يحفظ لتجربتنا التنموية حيويتها وعافيتها ويمنحها القدرة على الانطلاق الى افاق جديدة من التطوير.

واوضح ان الميزانية السخية المخصصة لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن تمثل شاهدا جديدا على دعم حكومتنا الرشيدة المستمر للجامعة ماديا ومعنويا, حيث جاءت الميزانية متواكبة مع طموحاتها ورسالتها الحيوية في خدمة الوطن والمواطن.

واشار الى ان ميزانية الجامعة ستساعدها على استكمال المشاريع الانشائية والتطويرية التي بدأتها العام الماضي. واشار الى ان هذه المشاريع تواكب النمو الكمي والنوعي للجامعة وتهدف الى تحديث بنيتها التحتية وتساعدها على توفير بيئة مثالية ومحفزة على التعلم.

وفي الختام تقدم معاليه بالشكر لحكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ومؤازرة سمو ولي عهده الامين وسمو النائب الثاني على الدعم المادي والمعنوي اللامحدود للتعليم عموما وللجامعة خصوصا.

■ خادم الحرمين الشريفين يضع حجر الأساس للجامعة

■ سمو النائب الثاني في زيارة للجامعة

■ الأمير نايف خلال يوم المهنة

■ الأمير محمد بن فهد في أحد احتفالات الجامعة

«رائد التعليم الأول» أسس لمراحل التطور الهائل

خادم الحرمين الشريفين تولى مسؤولية التعليم وتعهده ودعمه حتى شهد قفزات عالية

■ الدمام ـ اليوم

نال التعليم بشقيه (العام والعالي) فى المملكة اهتماما خاصا باعتباره ركيزة مهمة من الركائز التى تعتمد عليها الدولة فى تحقيق التقدم ومواكبة التطورات العلمية والتقنية فى العالم.

وفى هذا الاطار رعى رائد التعليم الاول خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز منذ ان تولى مسؤولية وزارة المعارف (التربية والتعليم) حتى اليوم التعليم وتعهده بدعمه ومتابعته مرحلة مرحلة وخطوة خطوة حتى وصل الى ما وصل اليه اليوم من تطور. ونتيجة لهذه الرعاية المتميزة التى اولاها الملك المفدى شهد قطاع التعليم فى المملكة قفزات متميزة. وازداد الاهتمام بالتعليم مع بداية خطط التنمية عام ١٣٩٠هـ حيث حرصت وزارة المعارف انذاك على توفير المدارس بمراحلها المختلفة فى جميع انحاء المملكة بالاضافة الى العناصر الاخرى المكملة للعملية التربوية مثل اعداد المعلمين والتجهيزات المدرسية.

وقد بلغ اجمالى عدد الطلاب فى مراحل التعليم العام للبنين بوزارة التربية والتعليم ومدارس الجهات الاخرى الخاضعة لاشرافها للعام ١٤٢٣ / ١٤٢٤هـ ـــ ١٨٨ر٥٣٩ر٢ مليونين وخمسمائة وتسعة وثلاثين الفا ومائة وثمانية وثمانين طالبا يتلقون تعليمهم فى اكثر من ٢٧ر١١٢ فصلا دراسيا فى أربع عشرة الفا وستمائة مدرسة ويشرف على تعليمهم أكثر من مائة وستة وتسعين الف معلم.

وارتفع عدد الطلاب فى المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية ارتفاعا ملحوظا كما انخفض عدد الدارسين فى تعليم الكبار نتيجة ازدهار التعليم فى المملكة من واحد وثلاثين الفا واربعمائة وتسعة وسبعين دارسا عام ١٤٢٢ / ١٤٢٣هـ الى سبعة وعشرين الفا وأربعمائة وستة وتسعين دارسا عام ١٤٢٣ / ١٤٢٤هـ يدرسون فى مدارس تعليم الكبار.

وعنيت وزارة التربية والتعليم باقامة الاف المدارس والمبانى المساندة الاخرى ووصل عدد مدارس البنين التابعة لوزارة التربية والتعليم والخاضعة لاشرافها الى ستة الاف وخمسمائة وخمسين مدرسة ابتدائية وارتفع عدد الطلبة فى تلك المرحلة الى «١٢٤٢٩٥٩» مليون ومائتين واثنين وأربعين الفا وتسعمائة وتسعة وخمسين طالبا وازداد عدد المعلمين الى «١٠٠٩٦٠» مائة الف وتسعمائة وستين معلما عام ١٤٢٣ / ١٤٢٤هـ

وفى المرحلة المتوسطة ارتفع عدد المدارس الى ثلاثة الاف وسبعمائة وثلاثين مدرسة وازداد عدد الطلاب الى «٦١٤٢١١» ستمائة وأربعة عشر الفا ومائتين وأحد عشر طالبا.

كما ارتفع عدد المعلمين خلال نفس الفترة الى «٤٩٨٠٥» تسعة وأربعين الفا وثمانمائة وخمسة معلمين.

وفى المرحلة الثانوية ارتفع عدد المدارس الى الفى مدرسة «٢٠٠٠» عام ١٤٢٣ / ١٤٢٤هـ ووصل عدد الطلاب خلال نفس الفترة الى اربعمائة وثلاثة وخمسين الفا وثمانية وثلاثين طالبا «٤٥٣٠٣٨» كما ازداد عدد المعلمين الى اثنين وثلاثين الفا وخمسمائة وسبعين معلما «٣٢٥٧٠» .

وقد حرصت وزارة التربية والتعليم على تطوير الخدمات المقدمة للطلاب وانشأت ضمن هيكلها الادارى قطاعا خاصا بشؤون الطلاب يضم عددا من الادارات العامة لتوجيه الطلاب وارشادهم والادارة العامة للصحة المدرسية.

وسعت الوزارة الى تلبية رغبات الطلاب وتحقيق ما يناسب ميولهم المختلفة من خلال برامج التربية الرياضية بأنواعها والتربية الكشفية وأنواع النشاطات الادبية والعلمية وأنشأت كل مايلزم لهذه النشاطات من ملاعب وقاعات كما أنشأت عشرين مجمعا رياضيا تضم ملاعب لكرة القدم وكرة السلة والعديد من القاعات المغلقة والمسابح.

وفى مجال الخدمات الصحية للطلاب أنشأت الوزارة حتى عام ١٤٢٤هـ مائة وسبع وحدات صحية منها ثلاث وأربعون وحدة رئيسة فى المدن الكبيرة.

كما أولت وزارة التربية والتعليم اهتماما كبيرا بمدارس تحفيظ القرآن الكريم وأنشأت سنة ١٣٦٧هـ أول مدرسة بالمدينة المنورة ثم توسعت الوزارة فى افتتاح هذه المدارس حتى وصلت عام ١٤٢٤ / ١٤٢٥ هـ الى ستمائة وثمان وعشرين «٦٢٨ » مدرسة يدرس بها ثمانية وستون الفا وستمائة وثمانية وثلاثون «٦٨٦٣٨» طالبا يقوم على تعليمهم ستة الاف وثلاثمائة وواحد وعشرون معلما «٦٣٢١ ».

واهتمت الوزارة بقطاع تعليم الكبار ومحو الامية واضطلعت بدور بارز فى هذا المجال اذ عملت على افتتاح المدارس فى كل أحياء المدن والمحافظات الى جانب المراكز. وبلغت مدارس محو الامية بوزارة التربية والتعليم خلال العام ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ الفا ومائة وعشر مدارس «١١١٠ » تحتوى نحو الف وتسعمائة «١٩٠٠»فصل دراسى يدرس فيها ثمانية وعشرون الف دارس «٢٨٠٠٠ ».

وامتدادا لاهتمام الدولة بتعليم أبنائها حرصت على توفير تعليم خاص لابنائها المعوقين من البنين والبنات ممن لا يتمكنون من الانضمام فى مدارس التعليم العام وذلك لاستثمار الطاقات البشرية كافة وإتاحة فرص الحياة الكريمة لكل مواطن وأنشأت الوزارة لهذا الغرض وحتى العام الدراسى ١٤٢٤ / ١٤٢٥هـ مدرسة «٤٩٤ » تضم اثني عشر الفا وثمانمائة و ثلاثة وأربعين دارسا «١٢٨٤٣ » يقوم على تعليمهم ثلاثة الاف وثلاثمائة وسبعون معلما «٣٣٧٠ ».

مستقبل التعليم العالي في المملكة

حققت المملكة العربية السعودية طفرة كمية ونوعية في مجال التعليم العالي مقارنة بغيرها من الدول من ناحية، وبالفترة الزمنية التي حدثت فيها تلك الإنجازات من ناحية أخرى، إلاّ أن طموحات وتطلعات حكومة المملكة بلا حدود رغبة منها في مسايرة التغيرات العالمية المتلاحقة في المجالات العلمية والتقنية والمعلوماتية.

ولبلوغ هذه الطموحات والتطلعات يجب أولا تشخيص بعض التحديات التي تعترض مسيرة التعليم العالي في المملكة، وثانيا تحديد آليات واضحة وفاعلة لمواجهة تلك التحديات، وسوف نبدأ بعرض أهم هذه التحديات، ثم نتناول آليات المواجهة بعد ذلك.

القبول في التعليم العالي

تؤكد البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعليم العالي في المملكة بعض الحقائق، لعل من أهمها ما يلي:

١- هناك نمو متزايد للطلاب السعوديين في سن المرحلة الجامعية حاليا وفي السنوات القادمة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل الخصوبة البشرية (٣٩,٧ في الألف) في المملكة فانعكس ذلك على التركيبة العمرية للسكان مما أدى إلى ارتفاع نسبة صغار السن والشباب في المجتمع السعودي.

٢- الإقبال المتزايد على التعليم العالي بكافة أنواعه مما مثل ضغطا مطردا على مؤسسات التعليم العالي في المملكة من أجل قبول واستيعاب المتقدمين للتعليم العالي الذين تفوق أعدادهم الطاقة الاستيعابية لتلك المؤسسات بدليل أن إحصائيات اليونسكو (١٩٩١م) تشير إلى أن عدد الطلاب في التعليم العالي لكل مائة ألف من سكان المملكة بلغ (١٠٦٤)، وهو عدد قليل مقارنة بغيره في بعض الدول العربية والأجنبية (١٩).

٣- انعدام التوازن بين أعداد الخريجين من التخصصات النظرية والعملية في المملكة، ففي عام ١٤١٨/١٤١٩هـ بلغت نسبة خريجي الكليات العملية والتطبيقية لدرجة البكالوريوس ١٠,٥٪ بينما كانت نسبة خريجي الكليات النظرية، باستثناء كلية التربية، (٥٢,٧٪) لنفس العام ٣٦,٥٪(٢٠).

ويرتبط عدم التوازن الكمي والنوعي للخريجين بما يعرف بالكفاءة الخارجية للتعليم العالي والتي تنعكس بدورها على مدى الوفاء بمتطلبات واحتياجات سوق العمل ، وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة القادمة.

التعليم العالي والتنمية

لقد كان التعليم العالي في المملكة- ولا يزال- حريصا على تلبية متطلبات التنمية الشاملة، كما سعت خطط التنمية الخمسية بدورها منذ بدايتها عام ١٣٩٥هـ وحتى الآن للنهوض بالتعليم العالي والتوسع فيه كما ونوعا. ولقد بلغ عدد الكليات التي تقدم تعليما فوق المرحلة الثانوية في المملكة (١٤١٩/١٤٢٠هـ) ٢١٤ كلية تشتمل على العديد من البرامج، منها (٣٦٥) برنامجا للبكالوريوس توزعت على العلوم الطبيعية (١٤٪)، والهندسة (١٢٪)، والتربية وإعداد المعلمين (١٠٪)، والرياضيات والحاسب الآلي (٨٪)، والعلوم الإنسانية (٧٪)، والعلوم الطبية والاجتماعية والزراعية (٦٪ لكل منهما)، والدراسات الإسلامية (٥٪)، كما اشتملت على ٦٨ برنامجا دون البكالوريوس احتوت على العلوم الطبية والإنسانية (١٢٪ لكل منهما)، وإدارة الأعمال والتجارة (١٦٪)، والحرف والصناعات (١٥٪) وبرامج الحاسب (٨٪).

وقد بلغت نسبة الخريجين من الكليات النظرية (١٤١٨/١٤١٩هـ) في التعليم العالي لمرحلة البكالوريوس ٣٦,٥٪، بينما كانت نسبة خريجي الكليات العملية والتطبيقية ١٠,٥٪، ويعني ذلك عدم وجود توازن كمي ونوعي بين مخرجات التعليم العالي. ولذلك يواجه التعليم العالي في المملكة انتقادا بعدم القدرة على تلبية احتياجات ومتطلبات برامج التنمية مما يتطلب إعادة النظر في سياسات القبول للتعليم العالي لكي تعمل في ضوء الحاجات الفعلية لخطط التنمية (٢١) فضلا عن الحاجة الحتمية إلى إعادة تقويم برامج التعليم العالي لتحديد حجم الفاعلية والكفاءة الداخلية والخارجية لتلك البرامج، وكذلك إعادة تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الكثير من التخصصات العلمية لتحسين مستوى الأداء العلمي والعملي.